مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

- فكر التسوية .. وقفة حساب
- الأمن القومي العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة
- محددات وآفاق العلاقات الروسية العربية في العقد الثاني للقرن الحادي والعشرين
- الدور الإقليمي للأردن واتجاهات التحول
- ملف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية ٢٠١٠
- تداعيات الانسحاب الأمريكي من العراق على دول الخليج العربي

ISSN: 1811-8208

السنة ١٤ العدد ٥٣ خريف ٢٠١٠

مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــــد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب — أحمـــد البرصـــان

أحمد سعيد نـوفل — عبد الفتاح الرشدان

علـي محـافظـــة — محمـد أبـو حمـــور

محمـــد الموســـى

السنة ١٤ — العدد (٥٣) — خريف ٢٠١٠

محددات العلاقات الروسية العربية وآفاقها
في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين*

مقدمة:

شهدت العلاقات الروسية العربية تفعيلاً ملحوظاً على مدى السنوات العشر الماضية، بعد انحسار وتراجع واضحين خلال عقد التسعينات من القرن العشرين. فمن ناحية، استطاعت موسكو إعادة إطلاق علاقاتها مع حلفائها التقليديين في المنطقة على أسس جديدة. إلا أن اللافت للانتباه هو التطور غير المسبوق في علاقات روسيا بدول الخليج العربي، وبخاصة المملكة العربية السعودية، بعد عقود طويلة من توقف العلاقات بينهما منذ ثلاثينات القرن الماضي.

وقد شكل وصول الرئيس الروسي السابق ورئيس الحكومة الحالي فلاديمير بوتين وزياراته المتكررة للمنطقة العربية نقطة تحول في العلاقات الروسية العربية، وكان ذلك إيذاناً ببدء حقبة جديدة في السياسة الروسية تجاه المنطقة تستعيد فيها روسيا مكانتها فاعلاً أساسياً في شؤون المنطقة وقضاياها التي تتزايد حدة وتعقيداً.

فتتبع السياسة الروسية في المنطقة يعكس تغيراً ملحوظاً فيها، ليس فقط مقارنة بما كانت عليه خلال فترة الاتحاد السوفيتي السابق، وإنما مقارنة أيضاً بحقبة التسعينات في ظل قيادة الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسين. فقد عادت روسيا لتلعب دوراً فاعلاً وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الدولية والإقليمية، ساعدها في ذلك وجود قيادة واعية ذات رؤية للأولويات الوطنية، ولديها القدرة على تنفيذها وإدارة تبعاتها بكفاءة، وانتعاشة اقتصادية مكنتها من تحقيق درجات متزايدة من الاستقلالية في سياستها الخارجية.

إلا أن هناك حدوداً لهذا الدور. فلا يجب توقع دور روسي كالدور الذى كان يلعبه الاتحاد السوفيتي ليس فقط لاختلاف المقومات والإمكانات الروسية الحالية عن تلك التي كانت متاحة للاتحاد السوفيتي، ولكن، وهو الأهم، اختلاف رؤية القيادة الروسية الحالية للدور الروسي دولياً وأقليمياً، وربطها بين هذا الدور والمصالح الروسية، وانطلاقها من منظور تعاوني وليس تنافسياً مع الولايات المتحدة، وذلك خلافاً لرؤية القيادة في فترة الاتحاد

---

* إعداد: د. نورهان الشيخ، أستاذ العلوم السياسية، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

السوفيتي التي كانت تهيمن عليها الاعتبارات الإيديولوجية، ومقتضيات المنافسة العالمية مع الولايات المتحدة.

وتتناول هذه الدراسة بالتحليل محددات العلاقات الروسية العربية، والعوامل المختلفة التي تحكم تطورها المستقبلي في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، والتي يمكن إيجازها في ستة عوامل أساسية، على النحو التالي:

أولاً: استعادة روسيا لمكانتها باعتبارها إحدى القوى الكبرى الفاعلة:

فالاستقرار السياسي والاقتصادي المتزايد في روسيا منذ عام ٢٠٠٠ دعم من ثقة الدول العربية في روسيا باعتبارها فاعلاً دولياً مهماً، وشريكاً يعول عليه سياسياً واقتصادياً. وهو الأمر الذى تأكد في أعقاب أزمة أوسيتيا الجنوبية.

فرغم أن المواجهة الروسية الجورجية التي اندلعت إثر القصف الذى قامت به جورجيا لأوسيتيا الجنوبية ليل الثامن من أغسطس ٢٠٠٨ تبدو أزمة إقليمية، ولا ترقى بالمعايير العسكرية إلى الأزمات الدولية، إلا إنها تعتبر نقطة تحول مفصلية وكاشفة في النظام الدولي وعلاقات القوى فيه، ولها دلالاتها السياسية، ولاسيما فيما يتعلق بهيكل النظام الدولي.

فعقب حقبتي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين اللتين شهدتا انهياراً سريعاً في القدرات الروسية الاقتصادية والعسكرية ودرجة حادة من عدم الاستقرار السياسي، أوضحت الأزمة أن روسيا استعادت مكانتها كقوة كبرى قادرة على الدفاع عن مصالحها وحلفائها، وعلى فرض إراداتها في هذا الخصوص. الأمر الذى أكسبها احترام الدول الأخرى، ومنها الدول العربية، وأعاد الثقة في روسيا بأنها يمكن أن تكون شريكاً فاعلاً وهاماً.

فقد التزمت روسيا الصمت طويلاً إزاء التدخل الأمريكى في مجالها الحيوي المتمثل في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، الذى اتخذ أبعاداً ليست اقتصادية فحسب، ولكن- وهو الأهم والأخطر – عسكرية أيضاً، تمثلت في التدخل العسكري المباشر في صورة قواعد عسكرية وتعاون عسكري واسع النطاق مع عدد من هذه الدول وفي مقدمتها جورجيا. فلم تكن روسيا في ذلك الوقت في وضع يسمح لها بمواجهات عنيفة، ولو دبلوماسية، مع الولايات المتحدة. ولم تكن قد تعافت بعد من كبوتها على النحو الذي تتيح لها قدراتها الاقتصادية والعسكرية وعلاقاتها مع القوى الأوربية الكبرى مثل هذه المواجهة مع الولايات المتحدة. في هذا الإطار، اتسم السلوك الروسي، على الصعيد الخارجي، بالحذر وعدم إطلاق

التهديدات أو الدخول في مواجهات غير محسوبة أو مأمونة النتائج مع الولايات المتحدة. ومن ثم فإن الموقف الروسي من الأزمة في أوسيتيا الجنوبية إنما يعكس تغيراً حقيقياً له دلالاته فيما يتعلق بمكانة روسيا كقوة كبرى فاعلة من ناحية، وتوازن القوى الدولية من ناحية أخرى.

فرغم تصاعد حدة السلوك اللفظي من جانب الولايات المتحدة، وتهديدها ووعيدها بمعاقبة روسيا وعزلها عن العالم، فإن شيئاً من هذا لم يحدث، ولم تفلح هذه التهديدات في إثناء روسيا عن موقفها. فقد ثبتت روسيا على موقفها، بل وصعدت من ردود أفعالها هي الأخرى، وذلك بتوعد بولندا بإمكانية استخدام السلاح النووي ضدها، وتعليق تعاون روسيا مع حلف الأطلنطي، ثم الاعتراف باستقلال كل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، في خطوة كانت بعيدة تماماً عن كل التقديرات والتوقعات.

فقد عكست الأزمة رغبة القيادة الروسية في التأكيد على كون روسيا لاعبا دوليا لا يمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومي، وهي محاولة من جانب روسيا لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، وتصحيح الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة إلى علاقة أكثر تكافؤاً بين شريكين على قدم المساواة في إطار نظام متعدّد القوى ينهي الاحتكار والانفراد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي. ساعد على ذلك التحسن الملحوظ في أداء الاقتصاد الروسي منذ عام ٢٠٠٠، واستعادة المؤسسة العسكرية الروسية لهيبتها وانضباطها، وتطور قدراتها العسكرية.

ثانياً: الشراكة الاقتصادية والتقنية:

لا تسعى روسيا إلى تحقيق مكاسب سياسية أو ممارسة دور أمني أو عسكري ينافس الوجود الأمريكي المكثف في المنطقة العربية، وإنما إلى شراكة استراتيجية بالمعنى الاقتصادي والتقني ذات عائد اقتصادي مباشر لروسيا، وعائد تنموي حقيقي لدول المنطقة.

فعلى مدى سبعة عقود كانت الاعتبارات الإيديولوجية هي الحاكمة لعلاقات روسيا وسياستها الخارجية، فقامت السياسة الروسية في إطار الاتحاد السوفيتي على مساندة حركات التحرر الوطني والحركات الثورية، ثم النظم الراديكالية المتولدة عن هذه الحركات، وكذلك تأييد الأحزاب الشيوعية ودعمها، سواء أكانت في الحكم أم في المعارضة. الأمر الذى أعاق تطوير علاقات الاتحاد السوفيتي مع عدد من الدول ذات النظم التقليدية في المنطقة.

ومع تفكك الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة والمواجهة بين القوتين العظميين، أصبحت الاعتبارات والمصالح الاقتصادية هي الحاكمة للسياسة الخارجية الروسية،

وأصبحت السياسية الروسية أكثر برجماتية وسعياً لتحقيق المصالح الروسية على الصعيدين الاقتصادي والأمني. وفي هذا الاطار وانطلاقاً من اعتبارات مصلحية واقتصادية واضحة بدأت روسيا تطوير علاقاتها مع دول المنطقة.

وقد ترسخ هذا التوجه في السياسة الروسية مع وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة، في إطار توجه القيادة الروسية لتوظيف السياسة الخارجية، بصفة عامة، لخدمة متطلبات نمو الاقتصاد الروسي وازدهاره.

ويحتل التعاون والتنسيق في **مجال الطاقة** قمة أولويات السياسة الروسية في المنطقة العربية، وحوله تتمحور الدبلوماسية الروسية والتقارب الروسي مع الدول العربية، ولاسيما دول الخليج العربي، ويلي ذلك أوجه التعاون الأخرى، سواء في المجال التقني، أو الاقتصادي، أو الاستراتيجي العسكري. فقطاع الطاقة يمثل أحد المجالات الأساسية التي تتلاقى فيها المصالح العربية والروسية، وهو جوهر الشراكة العربية الروسية في المستقبل، والدعامة الأساسية لها.

وقد أكد بوتين على ضرورة النظر إلى روسيا الاتحادية ودول الخليج، ولا سيما السعودية، على أنهما حليفين في سوق الطاقة العالمية، وليسا متنافسين، وذلك بقوله "نحن متحالفون مع المملكة وشركاء معها في تلبية حاجات الأسواق العالمية من الطاقة، ولدينا مصالح مشتركة كثيرة في هذا المجال". كما أكد عدد من المسئولين الروس أن روسيا لن تكون بديلاً عن النفط الخليجي، وأن اتفاق الشراكة النفطية الموقع مع الولايات المتحدة هو في إطار ضيق ومحدد لتأمين كميات من النفط تتناسب واحتياجات تطور الاقتصاد الأمريكي.

هذا التنسيق والتعاون بين روسيا والدول العربية في مجال الطاقة يتم في إطار محورين أساسيين:

أولهما: الحفاظ على استقرار السوق النفطية، وضمان حد أدنى لأسعار النفط، وذلك من خلال التحكم في حجم الإنتاج، وبخاصة أن روسيا تشارك في اجتماعات أوبك كمراقب. كما تم إنشاء منظمة للدول المصدرة للغاز مقرها الدوحة، في ديسمبر ٢٠٠٨، بمبادرة من روسيا بهدف فك الارتباط بين أسعار الغاز وأسعار النفط، والتنسيق بين مصدري الغاز فيما يتعلق بالأسعار وإنشاء خطوط الأنابيب الجديدة لنقله، الأمر الذى يسهم في بلورة سوق عالمي للغاز، ويسهم في تحقيق الاستقرار العالمي في هذا الخصوص.

وثانيهما: الاستثمارات الروسية في قطاع النفط العربي. فهناك إقبال شديد من جانب شركات النفط الروسية للاستثمار في قطاع النفط في الدول العربية من خلال المشاركة في عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج، فروسيا تمتلك التكنولوجيا والخبرة اللازمة في مجال الكشف والتنقيب عن البترول واستخراجه، وكذلك في مجال الصناعات البتروكيماوية، حيث تعد روسيا من أكبر منتجي البتروكيماويات في العالم من خلال ١٥ شركة كبرى بفروعها المنتشرة في مختلف أنحاء العالم. وتعتبر الشركات الروسية، وبخاصة "لوك أويل" و"غاز بروم"، من كبرى الشركات العالمية العاملة في مجال الطاقة. وهناك عدد من المشروعات التي بدأت بالفعل بين روسيا وعدد من الدول العربية، تعتبر نواة لتطوير التعاون في هذا المجال. فعلى سبيل المثال: أنشأت شركة لوك أويل وشركة النفط الوطنية السعودية عام ٢٠٠٤ مؤسسة "لوكسار" المشتركة لاكتشاف واستثمار حقول الغاز في الجزء الشمالي من صحراء الربع الخالي. كذلك اشتركت شركتا "سينفط" و"لوك أويل" الروسيتين في تطوير حقول النفط الكويتية الأربعة الشمالية. وفي مصر يمثل إنتاج شركة "لوك أويل" الروسية ١٠٪ من الإنتاج المصري من البترول. كذلك تقوم الشركات الروسية بالتنقيب عن النفط وإنشاء عدد من خطوط الأنابيب لنقل الغاز في عدد من الدول العربية الأخرى منها الجزائر والسودان، ومد خط الغاز العربي في جزئه المار بسورية من الحدود السورية الأردنية إلى مدينة حمص، وإنشاء مصنع لتكرير البترول وآخر لتحويل الغاز في سورية. هذ إلى جانب المشروعات المشتركة لاستغلال حقول الغاز جنوب ليبيا، ومشاركة الشركات الروسية في مشروع أنبوب الغاز بين ليبيا وإيطاليا.

هناك أيضاً التعاون **مجال الطاقة النووية**. فالمستقبل هو للطاقة النظيفة الآمنة والمستدامة، وهنا تبرز أهمية الطاقة النووية ومحطات الطاقة الكهروذرية، وأهمية التعاون العربي-الروسي لدعم القدرات العربية في هذا الصدد. وهو التعاون الذى بدأ بالفعل على نطاق محدود لا يتفق مع احتياجات الدول العربية، ولا مع ما يمكن أن تقدمه روسيا من دعم تقني في هذا المجال. ومثال ذلك، الاتفاق بين روسيا وليبيا في عام ١٩٩٧ على تطوير مركز الأبحاث النووية في تاجورا غرب طرابلس، وتطوير مراكز البحوث النووية في مصر، وتدريب الكوادر العلمية في هذا المجال، وتحلية مياه البحر بالطاقة المتجددة في ليبيا ومصر. وتوقيع اتفاقية خاصة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية في مارس ٢٠٠٨ بين مصر وروسيا تتمكن شركة "اتوم ستروي إكسبورت" الروسية بمقتضاها من المشاركة في المناقصة المصرية لبناء أول محطة كهروذرية مصرية. كما تم أيضاً في مايو ٢٠٠٩ توقيع اتفاقية التعاون في مجال استخدام الطاقة الذرية للاغراض السلمية بين روسيا والأردن. وتشارك مؤسسة "روس

آتوم" الروسية استنادا إلى هذه الاتفاقية في المناقصات الخاصة بإنشاء المفاعلين النوويين الصناعي والتجريبي في الأردن.

يضاف إلى هذا، التعاون القائم بين روسيا وعدد من الدول العربية في **مجال تكنولوجيا الفضاء** أهمها الجزائر والسعودية والمغرب، ويتضمن ذلك إطلاق أقمار صناعية للاتصالات والملاحة والاستشعار عن بعد بوساطة صواريخ روسية. وقد تم في هذا الإطار إطلاق القمر الصناعي الجزائري "ألسات-١" في نوفمبر ٢٠٠٢. وكذلك إطلاق سبعة أقمار صناعية سعودية بواسطة الصواريخ الروسية إلى مدار حول الأرض، وهناك اتفاق بين البلدين بمواصلة التعاون في هذا المجال. كما اتفقت وكالة الفضاء الفيدرالية الروسية ومؤسسة الإمارات للعلوم والتقنية المتقدمة عام ٢٠٠٧ على بدء العمل المشترك في مجال استثمار الفضاء لأغراض سلمية، وإطلاق جهاز فضائي إماراتي للاستشعار عن بعد من مطار بايكونور عام ٢٠٠٨.

ولروسيا أيضاً دور متزايد وملحوظ في **تنمية البنية الصناعية** في عدد من الدول العربية، وتحديث البنية الصناعية التي شُيدت في فترة الاتحاد السوفيتي، وأهمها تحديث مجمع الحجار للحديد والصلب في الجزائر، وتحديث مولدات كهرباء السد العالي في مصر لزيادة عمرها الافتراضي ٤٠ عاماً أخرى، وتحديث ترسانة الاسكندرية، والفرن العالي لشركة حلوان للحديد والصلب، وغيرها من المشروعات. هذا إلى جانب إنشاء صناعات جديدة مشتركة بين روسيا وعدد من الدول العربية. من أهمها إنشاء مجمع سيدي البراق الكهرومائي الضخم في تونس بمساعدة روسيا عام ١٩٩٩، وعدد آخر من المنشآت المائية. أيضاً، مشروع خط سكة حديد بين مدينتي سرت وبنغازي الليبيتين بطول ٥٠٠ كيلو متر وتكلفة تقديرية ٢,٢ مليار دولار. وعدد من مشروعات الاستثمار المصري الروسي المشترك في صناعات الدواء، والسيارات والطائرات وغيرها.

كذلك، تمثل المنطقة العربية سوقا هامة ذات قوة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الاستراتيجية والمعمرة مثل الآلات والمعدات والأجهزة والشاحنات والحبوب.... وفي عام ٢٠٠٦ بلغ **التبادل التجاري** بين روسيا والدول العربية ٥,٥ بليون دولار. وتأتي مصر والجزائر والمغرب في مقدمة الشركاء التجاريين لروسيا في المنطقة. وعادة ما يميل الميزان التجاري لصالح روسيا بفارق كبير جداً. وقد تم تشكيل مجلس الأعمال العربي الروسي في عام ٢٠٠٣ بناء على مبادرة الغرفة التجارية الصناعية الروسية والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية بهدف توسيع التعاون الاقتصادي بين روسيا والبلدان

العربية وتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية والعلمية والفنية. ويتفرع عن المجلس خمسة عشر مجلساً ثنائياً بين روسيا والبلدان العربية.

وعلى صعيد آخر يعتبر جذب الاستثمارات العربية، ولا سيما من دول الخليج، هدفاً أساسياً للدبلوماسية الروسية في المنطقة. فعقب انهيار الاتحاد السوفيتي واتجاه روسيا إلى الخصخصة والأخذ بنظام السوق سعت جاهدة إلى جذب رؤوس الأموال العربية، ولاسيما الخليجية للاستثمار فيها. إلا أن التدهور الاقتصادي الحاد في روسيا أدى إلى إحجام رجال الأعمال العرب عن الاستثمار في روسيا، وبخاصة في أعقاب الأزمة المالية في أغسطس ١٩٩٨ التي أدت إلى إفلاس الكثير من الشركات العربية العاملة هناك.

ورغم الجهود الروسية المبذولة لاستعادة ثقة المستثمرين العرب، تظل الاستثمارات العربية أقل بكثير من المستوى الذي تريده وتسعى إليه روسيا نتيجة استمرار إحجام المستثمرين ورجال الأعمال العرب عن الاستثمار في روسيا رغم التحسن في الأوضاع الاقتصادية والاستقرار السياسي الذى تشهده منذ وصول بوتين إلى السلطة، والزيادة الكبيرة في حجم الاستثمارات المتدفقة إليها، حيث تحتل روسيا المرتبة الخامسة بين الدول الأوربية الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي قدرت بـ ١٧٨,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وذلك نتيجة استمرار التخوف من المجازفة، وعدم الثقة في السوق الروسية، وضعف خبرة التعامل معها، والمعرفة بها.

وتشير البيانات المتوافرة إلى أن حجم رأس المال من البلدان العربية الذي يعمل في روسيا محدود للغاية، كما أن مساهمات الحكومات العربية في الاستثمار في الاقتصاد الروسي لا تتعدى بضعة ملايين من الدولارات. وذلك في الوقت الذي ينشط فيه رأس المال الغربي والإسرائيلي بقوة في روسيا غير مبال بالعوائق التي تقف أمامه. كما تشير إلى مواصلة تركيز النشاط الاستثماري العربي في روسيا على ميدان التجارة، وتحديداً التجارة الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى مجال الخدمات، مثل ورش إصلاح السيارات، ومحلات بيع السلع، وبعض المطاعم ومشاريع السياحة.

وعملياً لم يحاول رجال الأعمال العرب تأسيس قاعدة معلوماتية لدراسة السوق الروسية للمساعدة في فهم احتياجات هذه السوق، كما تفعل الشركات الغربية على سبيل المثال. ومن ثم يواجه رجال الأعمال العرب كثيراً من المصاعب في الدخول إلى السوق الروسية والاستفادة من إمكانياتها الاستيعابية الواسعة.

ثالثاً: الدعم السياسي الروسي للقضايا العربية

تعتبر روسيا أكثر ميلاً واستعداداً للتعاون مع "العالم العربي" ككيان إقليمي، وهي بذلك تختلف جوهرياً في موقفها عن دول كبرى أخرى ترفض، من حيث المبدأ، مفهوم الوطن العربي وتسعى إلى إذابته في كيان أكبر "شرق أوسطي" أو "متوسطي" غير متجانس أو محدد الهوية. ويتضح ذلك ليس فقط في تصريحات القادة الروس وإنما في إجراءات وسياسات فعلية. أبرزها زيارة بوتين لمقر جامعة الدول العربية أثناء زيارته للمنطقة في أبريل ٢٠٠٥ التي كان لها دلالة خاصة حول أهمية العالم العربي لروسيا، وتأكيد موقف روسيا الداعم لوحدة الصف العربي، وللعمل العربي المشترك، خلافاً لقوى كبرى أخرى تجد مصالحها في ضرب الوحدة العربية، وقد انعكس ذلك في قول بوتين: "إن روسيا والعالم العربي جاران، وتعتزم روسيا كجار طيب بناء علاقاتها مع العالم العربي في جميع الاتجاهات"، وكذلك في طلبه اعتماد السفير الروسي في القاهرة، ميخائيل بوجدانوف، ممثلاً لروسيا لدى جامعة الدول العربية التي افتتحت مكتباً لها في موسكو في أوائل التسعينات. وقد تأكد موقف روسيا هذا في زيارة الرئيس الروسي الحالي ديمتري ميدفيديف للجامعة وخطابه بها في يونيو ٢٠٠٩.

كذلك، يتسم موقف روسيا من القضايا العربية بالاعتدال والتوازن وتأييد الحق العربي، وعليه تعقد آمال الدول العربية في مزيد من العدالة والإنصاف في مواقف المجتمع الدولي تجاه القضايا العربية المختلفة، ولاسيما القضية الفلسطينية.

١. الموقف الروسي من القضية الفلسطينية:

روسيا هي "الراعي الثاني" لعملية السلام خلفاً للاتحاد السوفيتي. وفي عام ٢٠٠١ بدأت آلية رباعي الوسطاء الدوليين، "الرباعية"، التي تضم روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والأمم المتحدة، والتي صدر بها قرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ في مارس ٢٠٠٢. وروسيا وسيط نزيه من وجهة النظر العربية، يسعى للتسوية السلمية مراعيا مصالح الأطراف كافة، كما أنها الطرف الدولي الوحيد الذى يحتفظ بقنوات مفتوحة مع أطراف القضية كافة بما في ذلك حركة حماس التي تعتبرها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي منظمة إرهابية. كما تتبنى روسيا رؤية تقوم على ضرورة اعتماد مبدأ التسوية الشاملة على المسارات كافة، بما فيها المسار السوري والمسار اللبناني. ويظل التوازن هو السمة الغالبة على السياسة الروسية تجاه القضية الفلسطينية سواء في العلاقة مع إسرائيل أو في موقفها من الفصائل الفلسطينية المختلفة وتأييدها لوحدة الصف الفلسطيني.

فعلى حين تحتفظ روسيا بعلاقات طيبة مع إسرائيل التي كانت هدفاً أساسياً لزيارة بوتين الأولى للمنطقة في أبريل ٢٠٠٥ التي شملت تل أبيب في زيارة هي الأولى من نوعها منذ إعلان دولة إسرائيل، فإن روسيا في الوقت نفسه تؤكد دوماً على تأييدها للحق الفلسطيني، وضرورة التزام إسرائيل بتنفيذ الاتفاقات الموقعة كافة، والمحافظة على مرجعية مدريد، وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام. وأن قرارات مجلس الأمن الدولي ٢٤٢، ٣٣٨ تعد هي الأساس لإحلال السلام في المنطقة. كما تؤكد روسيا على حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، ورفض سياسة الاستيطان والعنف باعتبارها لا تخدم العملية السلمية. كذلك أيدت روسيا عدداً من القرارات الهامة المتعلقة بالقضية الفلسطينية داخل الأمم المتحدة، منها قرار الجمعية العامة (١٠/ ١٣) في أكتوبر ٢٠٠٣، الذي يدين تصرفات إسرائيل في الأراضى المحتلة وبناءها لجدار الفصل العنصري، الذي اعتبرته روسيا عملاً غير شرعي. وتؤكد روسيا على ضرورة التطبيق غير المشروط لخطة خارطة الطريق التي تستهدف إقامة دولة فلسطينية. بل إنها نجحت في استصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٥١٥، بناء على اقتراح روسي، وهو القرار الذي يقر خارطة الطريق ويجعل منها قراراً ملزماً بدلاً من كونها مجرد مبادرة من اللجنة الرباعية.

وقد جاءت زيارة الرئيس بوتين لفلسطين في أبريل ٢٠٠٥ لتؤكد هذا التوجه في السياسة الروسية، ولعل مراسم استقبال الرئيس بوتين في رام الله كانت اعترافاً ضمنياً من جانب روسيا بالدولة الفلسطينية، كما أن مطالبته لإسرائيل "بالسعي لمساندة الرئيس الفلسطيني بدلاً من الضغط عليه" مثلت دعماً معنوياً كبيراً للسلطة الفلسطينية ورئيسها. ومن ناحية أخرى، أحدثت الزيارة تغيراً نوعياً في السياسة الروسية تجاه السلطة الفلسطينية تمثل في الاتجاه من الدعم الدبلوماسي فقط على النحو السابق الإشارة إليه، إلى الدعم المادي والفني الذي وعد به الرئيس بوتين، والذي تضمن إمداد الشرطة الفلسطينية بمروحيتين و٥٠ مدرعة انطلاقا من أن الرئيس محمود عباس لا يستطيع "مكافحة الإرهاب بحجارة في يده"، على حد تعبير الرئيس بوتين. وكذلك، تدريب قادة الشرطة الفلسطينية وأفرادها في موسكو. كما أعلن وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في المؤتمر الدولي للدول المانحة الذي عقد في باريس في ديسمبر ٢٠٠٧ أن روسيا ستخصص ١٠ ملايين دولار في عام ٢٠٠٨ مساعدة مالية للسلطة الفلسطينية.

وإزاء الأزمة التي أندلعت في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٩ نتيجة القصف الإسرائيلى لقطاع غزة طالبت روسيا إسرائيل بوقف القصف وإطلاق النار في القطاع فوراً، وقامت بتقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين التي تضمنت مواد غذائية، وأدوية ولوازم طبية وخياماً

ومحطات توليد كهربائية. وأعلن سيرجي لافروف وزير الخارجية الروسي أن بلاده لم توقف اتصالاتها مع حماس، بهدف حثها على التوصل إلى الوحدة الفلسطينية على أساس مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية. كما شاركت روسيا في مؤتمر المانحين لإعادة إعمار غزة الذي عُقد بالقاهرة في ٢ مارس ٢٠٠٩.

كذلك، أبرزت دعوة روسيا لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بموسكو في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، اهتمام روسيا بممارسة دور حقيقي في عملية التسوية السلمية. ويعتبر المؤتمر استمرارا لما بدأ في أنابوليس بالولايات المتحدة في نوفمبر ٢٠٠٧، بهدف إخراج التسوية من مأزقها وبدء حوار بين كل الأطراف، وإطلاق مسيرة التسوية السلمية الشاملة التي لم يطلقها لقاء أنابوليس ولا حتى على المسار الفلسطيني، وإقامة دولة فلسطينية تعيش بسلام إلى جانب إسرائيل.

ويظل التحدي في هذا الخصوص هو مدى تعاون الولايات المتحدة وإسرائيل مع روسيا والدول العربية لعقد المؤتمر وإنجاحه، وذلك في ظل الهيمنة الأمريكية على شؤون الشرق الأوسط وبخاصة عملية التسوية السلمية وحرص الولايات المتحدة على القيام بدور الوسيط الأوحد في هذه العملية، وذلك منذ مبادرة كارتر في أكتوبر ١٩٧٧. هذا إلى جانب افتقار روسيا لمقومات التأثير والضغط على الطرف الإسرائيلي. فما يقال عن اليهود الروس المهاجرين في إسرائيل من أنهم ورقة ضغط في يد روسيا هو أمر تنقصه الدقة، ويحتاج إلى تدقيق. فصحيح أن عدد المهاجرين الروس في إسرائيل يبلغ أكثر من مليون نسمة من أصل مجموع السكان البالغ ٦. ٢ مليون نسمة (١٦٪)، وينخرطون في حزب للناطقين بالروسية وهو حزب "اسرائيل بيتنا" الذى يتزعمه أفيجدور ليبرمان، الذي فاز بثالث أكبر عدد من الأصوات في الانتخابات الإسرائيلية لعام ٢٠٠٩ وتولى منصب وزير الخارجية في الحكومة الإسرائيلية، كما أن لديهم عدداً من الصحف والبرامج التليفزيونية باللغة الروسية، وهو ما يعكس حرصهم على استمرار التواصل مع ثقافتهم ولغتهم الروسية، وبخاصة هؤلاء الذين هاجروا في مطلع التسعينات. إلا أنه لا يمكن اعتبارهم ورقة ضغط يمكن لموسكو استغلالها في مواجهة إسرائيل، إذ أن اكتراثهم بمصالح روسيا وتوجهات السياسة الروسية في المنطقة مازال محل شك، ولا يمكن التعويل على ولائهم لروسيا باعتباره أمراً مشكوكاً فيه أيضاً.

فافتقار روسيا لإمكانيات التأثير والضغط على الطرف الإسرائيلى من ناحية، ورغبة إسرائيل والولايات المتحدة في الانفراد بإدارة عملية التسوية على النحو الذي يحقق مصالحهما فقط، والحيلولة دون تدخل أي طرف ذي موقف إيجابى وداعم للقضية

الفلسطينية، والذي يعني السير في طريق التسوية العادلة، من ناحية أخرى، يمثل عائقاً أساسياً لتفعيل الدور الروسي راعياً ثانياً لعملية السلام وعضواً في اللجنة الرباعية للتسوية السلمية بالمنطقة.

٢. الموقف الروسي من العراق:

يعتبر الموقف الروسي من العراق نموذجاً واضحاً لمدى ارتباط السياسة الروسية بمصالحها في المنطقة، وبخاصة تلك الاقتصادية، وكيف أن هذه الأخيرة هي المحرك الأساسي للسياسة الروسية في المنطقة. فرغم رفض الاتحاد السوفيتي للغزو العراقي للكويت وتدخله دبلوماسياً لإقناع صدام حسين بالانسحاب، ثم قبوله بالوجود العسكري الأمريكي في المنطقة كسابقة هي الأولى من نوعها، فقد أكدت روسيا دوماً على ضرورة تخفيف العقوبات المفروضة على العراق منذ أغسطس ١٩٩٠ تمهيداً لرفعها، وذلك انطلاقاً من مصالحها الاقتصادية في العراق آنذاك والعقود الروسية التي جُمدت نتيجة العقوبات المفروضة عليه. وقامت روسيا في سبتمبر ٢٠٠٠ باستئناف رحلاتها الجوية المباشرة إلى بغداد في تحدٍ واضحٍ للحظر الأمريكي والعزلة التي كانت تحاول فرضها على العراق آنذاك.

كذلك رفضت روسيا دوماً استخدام القوة ضد العراق، وأدانت الضربات الجوية الأمريكية البريطانية على العراق في يناير ويونيو ١٩٩٣ وديسمبر ١٩٩٨ وفبراير ٢٠٠١. كما عارضت روسيا الخطط الأمريكية بمواصلة العملية المناوئة للإرهاب ونقلها إلى ما تسميه بالدول المارقة، وأن يكون العراق هدفاً لهذه الحملة بعد أفغانستان. ورفض بوتين مفهوم "محور الشر" الذى طرحه الرئيس الأمريكي جورج بوش في وصفه للعراق وإيران وكوريا الشمالية، وذكر أن روسيا تتفهم تجاوز الولايات المتحدة لمجلس الأمن في قرارها بشن حملة عسكرية ضد أفغانستان، إذ أن واشنطن كانت تتعامل مع تهديد فوري. ولكن يجب ألا يكون هناك أي استثناء مشابه فيما يتعلق بشن هجمات على العراق أو إيران أو كوريا الشمالية. وأعربت القيادة الروسية عن قناعتها بعدم وجود براهين موضوعية تثبت تورط العراق في دعم منظمات إرهابية عالمية بما في ذلك تنظيم القاعدة، كما أنه ليس هناك دلائل على امتلاكه أسلحة دمار شامل أو أنه يقوم بإنتاجها.

ولكن رغم نجاح روسيا بالتنسيق مع فرنسا في الحيلولة دون استصدار الولايات المتحدة قراراً من مجلس الأمن يخولها التدخل العسكري في العراق، إلا أنها لم تستطع الحيلولة دون ذلك. وقد ظل الموقف الروسي الرافض للاحتلال الأمريكي للعراق واضحاً منذ بدء الاحتلال في ٢٠ مارس ٢٠٠٣، وكان التأكيد الروسي الدائم على ضرورة الانسحاب

الأمريكي من الأراضي العراقية وحل القضية العراقية في إطار الشرعية الدولية ومن خلال الأمم المتحدة، وحق الشعب العراقي في اختيار حكومته وإدارة شؤون بلاده.

وعلى صعيد آخر، وعقب اللقاء الذى تم بين الرئيس العراقي جلال الطالباني والرئيس الروسي فلاديمير بوتين على هامش أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٥ في نيويورك، واتفاق الطرفين على ضرورة فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين والتعاون الواسع في جميع المجالات السياسية والاقتصادية، وضرورة استئناف روسيا العمل في مجموعة من المشروعات التنموية الهامة في العراق أهمها تطوير المرحلة الثانية من حقل القرنة، وترميم وبناء المحطتين الكهروحراريتين في مدينتي اليوسفية والناصرية، وإعادة تأهيل عدد من الوحدات التوليدية في المحطات الكهربائية الأخرى، فضلا عن عدد من مشاريع الخطوط ونقل الطاقة الكهربائية. كذلك، المشروعات المائية ومنها مشروع محطة ضخ المصب العام في مدينة الناصرية التي يبلغ تصريفها الإجمالي ٢٠٠ متر مكعب في الثانية.

رابعاً: آفاق التعاون في المجال العسكري:

يعتبر التعاون العسكري هو أضعف حلقات العلاقات العربية الروسية، فهو حتى الآن لا يرقى لمستوى التطور الحادث في المجالات التقنية والاقتصادية والثقافية والسياسية أيضاً.

وعلى الجانب الروسي، تسعى روسيا إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة للمنطقة ليس انطلاقاً من اعتبارات سياسية أو إيديولوجية، ولكن نظراً لما تمثله عوائدها من مورد هام للدخل القومي. ففي إطار توجه القيادة الروسية للاعتماد على الموارد والإمكانات الذاتية في النهوض بالاقتصاد الروسي تم التركيز على التوسع في مبيعات الأسلحة، ليس فقط إلى الأسواق التقليدية للسلاح الروسي، ولكن بفتح أسواق جديدة. الأمر الذي أدى إلى تضاعف مبيعات الأسلحة الروسية من ٣,٦٨ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٨,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨. وتحتل تقنيات الطيران الجزء الأكبر من هذه الصادرات. كما حصلت روسيا في عام ٢٠٠٧ على ١٠,٤مليار دولار من عقود تصدير الأسلحة والتقنيات العسكرية لتحتل بذلك المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة التي وقعت عقودا بقيمة ٨.٢٤ مليار دولار وفقاً لما جاء في تقرير أُعد للكونجرس الأمريكي.

في هذا الإطار، تكتسب المنطقة العربية أهمية خاصة لكونها سوقاً هامة للأسلحة الروسية. فمن المعروف أن الاتحاد السوفيتي كان أكبر مصدر للأسلحة إلى الشرق الأوسط (٢٧,٣٪من إجمالى صادرات السلاح للمنطقة)، وذلك خلال الفترة من ١٩٨٤-١٩٨٩. إلا أن مبيعات السلاح الروسية للمنطقة انخفضت لتمثل ١٠٪ فقط خلال من ١٩٨٩-١٩٩٣.

وتسعى روسيا إلى استعادة مكانتها مصدراً رئيسياً للسلاح للدول العربية، وذلك من خلال تنشيط صادراتها إلى عدد من حلفائها التقليديين في المنطقة، ودعم التعاون العسكري معهم، ولاسيما سوريا والجزائر وليبيا واليمن، ومحاولة فتح أسواق جديدة في الأردن ودول الخليج العربي التي تعتبر سوقاً تقليدية للولايات المتحدة والدول الغربية.

فعلى سبيل المثال، عقدت الجزائر صفقة سلاح مع روسيا في مارس ٢٠٠٦ بقيمة ٤,٧ مليار دولار. وتضمنت إمداد الجزائر بـ ٣٦ مقاتلة حربية من طراز "ميج-٢٩" و٢٨ مقاتلة من طراز "سو-٣٠"، وكذلك ١٤ طائرة تدريب قتالي من طراز "ياك - ١٣٠" إلى جانب منظومات دفاع جوي من طراز "س-٣٠٠" ومضادات دبابات "ميتيس" و"كورنيت"، و٣٠٠ دبابة من طراز "ت-٩٠". وقد تردد أن الجزائر عدلت عن صفقة "ميج-٢٩" لمشاكل فنية بها، إلا أن هذا لم يؤثر على المسار العام للتعاون العسكري بين روسيا والجزائر. فروسيا تقوم بتحديث ما تملكه الجزائر من دبابات ومدافع ذاتية الحركة وزوارق صاروخية سوفيتية الصنع، وأيضا قاذفات القنابل "سو - ٢٤" وراجمات الصواريخ "سميرتش". كما تشارك روسيا في تحديث سفينتين صاروخيتين صغيرتين تابعتين للقوات البحرية الجزائرية في عام ٢٠٠٩ ويتضمن ذلك تبديل ٦٠٪ من أجهزة السفينتين بما في ذلك منظومة الأسلحة.

ومثال ذلك أيضاً، صفقة إمداد سورية ب ٣٦ وحدة من نظام "بانتسير- س ١" الذي يعتبر أحد أحدث أنظمة الدفاع الجوي الروسية. هذا إلى جانب التعاون العسكرى بين البلدين في إطار اتخاذ روسيا ميناء طرطوس السوري نقطة توقف رئيسية في البحر الأبيض المتوسط.

كذلك، وقعت ليبيا في عام ٢٠٠٨ عقوداً تقدر قيمتها بـ٢ مليار دولار مع روسيا لتوريد أسلحة وقطع غيار لأسلحة سوفيتية الصنع في ليبيا تمثل ٩٠٪ من أسلحة ومعدات القوات المسلحة الليبية. أيضاً عقدت روسيا الاتحادية والمملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٨ اتفاقية تعاون في المجال العسكري التقني.

وفي أكتوبر ٢٠٠٢ تم توقيع اتفاقية بين روسيا والأردن لتوريد مسدسات وبنادق قنص كاتمة للصوت روسية الصنع إلى الأردن. وفي أغسطس ٢٠٠٥ وقع البلدان اتفاقية توريد طائرتي نقل عسكري روسية من طراز " ايل – ٧٦ – م ف " إلى الأردن. وفي مارس ٢٠٠٦ تم التوقيع على اتفاقية إنشاء المؤسسة الروسية - الأردنية المشتركة الخاصة بصنع المروحيات من طراز " كا – ٢٢٦". وفي فبراير ٢٠٠٧ تم توقيع اتفاقية الاقتراض المتواصل الخاصة بشراء الأردن للأسلحة الروسية، وذلك اثناء زيارة الرئيس بوتين إلى الأردن. وفي

إطار المرحلة الأولى لتنفيذ هذه الاتفاقية يتم توريد طائرات النقل العسكري الروسية إلى الأردن بمبلغ قدره ٣٥٠ مليون دولار. كما عقدت بين شركتي "روس اوبورون بروم" الروسية ومؤسسة " كينج عبد الله الثاني" الأردنية اتفاقية لبيع المروحيات " كا - ٢٢٦". وقد قامت المؤسسة الروسية - الأردنية المشتركة بصنع قاذف قنابل متعدد الأعيرة يعتبر الأول من نوعه في العالم من طراز "ر ب ج - ٣٢".

ولكن رغم النهضة التي تشهدها المؤسسة العسكرية الروسية حالياً، ورغبة روسيا في مزيد من التنشيط لتجارة السلاح الروسي، وما يتيحه ذلك من فرص كبيرة للدول العربية في هذا المجال، يظل التعاون العسكري بين روسيا والدول العربية بعامة، بما فيها حلفاؤها التقليديون في المنطقة، وفي مقدمتهم مصر، محدوداً للغاية، نظراً لاتجاه أغلبية الدول العربية إلى الولايات المتحدة والدول الغربية مصدراً أساسياً للأسلحة.

خامساً: الخبرة التاريخية الإيجابية للتعاون العربي الروسي:

تعتبر روسيا من أقدم القوى الكبرى التي ارتبطت بعلاقات دبلوماسية مع الدول العربية، وقد اتسمت هذه العلاقات بالود والتعاون وعدم التدخل في الشئون الداخلية. ففي عام ١٧٤٨ عينت روسيا قنصلاً في الاسكندرية ممثلاً لها في مصر، وفي مارس ١٩١٩ بعث لينين قائد الثورة البلشفية برسالة إلى الزعيم المصري سعد زغلول قائد ثورة ١٩١٩، عبر فيها عن دعمه للثورة المصرية، وعرض مساعداته للشعب المصري في مقاومته للسيطرة الاستعمارية. وفي عام ١٩٢٤ افتتح الاتحاد السوفيتي قنصلية له في جدة بالمملكة العربية السعودية، وكان الاتحاد السوفيتي أول دولة تعترف بالمملكة العربية السعودية، وذلك في ١٦ فبراير عام ١٩٢٦، ليقيم علاقات دبلوماسية معها في عام ١٩٣٠. وفي عام ١٩٢٨ وُقعت أول معاهدة للصداقة والتعاون بين روسيا واليمن.

وقد كان للاتحاد السوفيتي مواقف لا تنسى، وبخاصة مع مصر، فعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر ١٩٥٦، أعلن الاتحاد السوفيتي أنه "إذا لم يبادر المعتدون إلى سحب قواتهم فإن الاتحاد السوفيتي لن يمنع المتطوعين السوفييت الراغبين في الاشتراك مع شعب مصر في نضاله من أجل الاستقلال"، وهدد الرئيس السوفيتي خروشوف بقصف عواصم الدول المعتدية بالسلاح النووي أن لم يتوقف العدوان، وهو الموقف الذي أسهم في إنهاء العدوان الثلاثي على مصر. وفي وقت الحصار الأمريكي الغربي على مصر الناصرية، وازدياد الضغوط الاقتصادية عليها، واقتراب فراغ مخازن الغلال في مصر، أمر خروشوف

البواخر المحملة بالقمح المستورد والمتجهة إلى الاتحاد السوفيتي أن تحول مسارها، وتحط بحمولتها في الموانئ المصرية.

كما كان للاتحاد السوفيتي دور تنموي فاعل في العديد من الدول العربية، من خلال تعاونه التقني ودعمه الفني لدول المنطقة. الذى تضمن تشييد عشرات المشروعات التنموية الرائدة، منها: محطة كهرباء الفرات في سورية، ومحطة كهرباء يوسفية، وتجهيز حقول النفط الجنوبية في العراق، ومجمع الحجار للحديد والصلب في الجزائر، وعدد من المنشآت المائية في المغرب وتونس. كما تضمن إنشاء ٩٧ مشروعاً تنموياً وصناعياً في مصر، تمثل حتى الآن دعامة الاقتصاد المصري، من أبرزها السد العالي، ومجمع الحديد والصلب، ومجمع الألومنيوم، وترسانة الإسكندرية، والكثير من مشروعات الري، وأنفاق مجمع أسوان للفحم....

يضاف إلى هذا خبرة التعاون بين روسيا والدول العربية في المجال العسكري، ولا سيما مصر وسوريا والجزائر واليمن ثم العراق في فترة لاحقة، حيث كانت روسيا المصدر الرئيسي لتسليح جيوشها وتطويرها وتحديث منظومتها الدفاعية، وقد خاضت مصر حرب السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ اعتماداً على التكنولوجيا والأسلحة الروسية، والتدريب الروسي لكبار العسكريين المصريين والعرب الذي تميز بالكفاءة والجدية.

سادساً: التقارب الديني والثقافي والحضاري بين روسيا والعالم العربي:

هناك تقارب ديني وثقافي وحضاري واضح بين روسيا والدول العربية فقد خضعت روسيا لحكم التتار المسلمين في القرن الرابع عشر خلال حكم تيمور لنك، ومنذ ذلك الحين انتشر الإسلام في ربوع روسيا ليصل عدد المسلمين في روسيا إلى ما يزيد على ٢٠ مليون مسلم، أي حوالي ١٤٪ من إجمالي عدد سكان روسيا الاتحادية، ينخرطون في نحو ٣٥٠٠ منظمة دينية إسلامية تعمل في روسيا، وفقاً لتقديرات رئيس مجلس المفتين في روسيا الشيخ راوي عين الدين في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٧ خلال خطبة عيد الأضحى.

كما أن هناك جامعة إسلامية روسية في قازان عاصمة جمهورية تتارستان الروسية تم تأسيسها عام ١٩٩٨. ويمارس مسلمو روسيا كل الشعائر الدينية بحرية تامة داخل روسيا، كما ازداد عدد الحجاج الروس على نحو ملحوظ، حيث توجه ٢٣. ٥ ألف مسلم من روسيا إلى المملكة العربية السعودية لتأدية فريضة الحج عام ٢٠٠٨. بل واعترف بطريرك الكنيسة الروسية الراحل الكسي الثاني للسلطة الفلسطينية بدورها في حماية الأماكن المسيحية المقدسة

التابعة للكنيسة الروسية في الأراضي المحتلة، تأكيداً لروح الود والثقة المتبادلة بين روسيا والعالم الإسلامي بعامة.

وقد كانت روسيا حريصة على إبراز هذا التقارب الديني والحضاري والتأكيد عليه من خلال طلب عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي في أكتوبر ٢٠٠٣، وقد حصلت روسيا بالفعل على صفة مراقب في المنظمة عام ٢٠٠٥، كما مُنحت روسيا في عام ٢٠٠٧ صفة مراقب في المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم "الإيسيسكو"، وتم تشكيل مجموعة عمل تحت مسمى الرؤية الاستراتيجية "روسيا - العالم الإسلامي"، عقدت اجتماعها الرابع في جدة في أكتوبر ٢٠٠٨. ولاشك أن هذا سيدعم تعاون روسيا مع الدول الإسلامية في المجالات الإنسانية والثقافية، كما أن هذا التقارب الديني والحضاري يمثل مناخاً ملائماً لتطوير العلاقات في المجالات الأخرى.

وعلى صعيد آخر بدأت روسيا في عام ٢٠٠٧ بث المحطة الفضائية الإخبارية الروسية "روسيا اليوم" باللغة العربية. لإتاحة فرصة التواصل المباشر بين روسيا والعالم العربي، والتعريف بالثقافة والمجتمع الروسي، ونقل صورة صحيحة للأحداث الجارية ليس فقط في روسيا ودول الكومنولث ولكن على الصعيد الدولي أيضاً.

خاتمة:

آفاق المستقبل:

إن القراءة المتأنية لخبرة التعاون مع روسيا في الماضي، وما يمكن أن تقدمه للعرب في الحاضر والمستقبل، تؤكد إنها تمثل، دون شك، شريكاً أساسياً في تحقيق النهضة العربية المأمولة، فلديها الخبرة والتكنولوجيا، والرغبة الصادقة في تقديم مساعدة حقيقية وفعالة. كما أن هناك استجابة وإقبالاً واضحين من جانب الدول العربية للتعاون مع روسيا. فقد شهد العقد الماضي تطوراً ملحوظاً وإيجابياً في العلاقات العربية الروسية حيث أتت القيادة الروسية الجديدة ممثلة بالرئيس فلاديمير بوتين برؤية لأولويات السياسة الروسية في المنطقة العربية على النحو الذي يحقق مصالح الطرفين العربي والروسي، ومن ثم لاقت هذه الرؤية استجابة من جانب الدول العربية.

ويتضح من التناول السابق مجموعة من الدلالات الخاصة بمستقبل العلاقات الروسية العربية، أهمها:

- أن التعاون والتنسيق في مجال الطاقة يحتل قمة أولويات السياسة الروسية في المنطقة العربية، ولاسيما تجاه دول الخليج، يلي ذلك مجالات التعاون التقني والاقتصادي والاستراتيجي العسكري.

- أن هناك آفاقاً رحبة للتعاون في مجالات الطاقة النووية، وتكنولوجيا الفضاء، وتطوير البنية الصناعية العربية، إلا أن مستوى التعاون القائم مازال أقل بكثير من احتياجات الدول العربية، وما يمكن أن تقدمه روسيا من دعم في هذا الإطار. فهناك حاجة لرؤية عربية أو على الأقل رؤية لكل دولة عربية تحدد من خلالها احتياجاتها وأولويات التعاون مع روسيا في تلك المجالات.

- أن حجم الاستثمارات العربية في روسيا محدود للغاية، وذلك في الوقت الذى ينشط فيه رأس المال الغربى والإسرائيلى بقوة في روسيا غير مبال بالعوائق التي قد تقف أمامه. الأمر الذى يحتاج إلى إعادة نظر من جانب الدول العربية، والإقدام على ضخ استثمارات يعتد بها في روسيا على النحو الذى يعزز المصالح المتبادلة والنفوذ العربي بها.

- يعتبر التعاون العسكري أضعف حلقات العلاقات العربية الروسية، فهو لا يرقى بعد لمستوى التطور الحادث في المجالات التقنية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وذلك رغم استعداد روسيا لتصدير أسلحة متقدمة تكنولوجياً للدول العربية، من منطلق تجاري واقتصادي بحت، قد لا تقدم الولايات المتحدة على تزويد الدول العربية بها لاعتبارات خاصة بالرؤية الأمريكية لتوازنات القوى في المنطقة، وما يجب أن تكون عليه.

- أن من الضروري تفهم مصالح الجانب الروسي، وأنه لم يعد بمقدور روسيا، ولا ضمن توجهاتها، تقديم مساعدات فنية أو ما شابه ذلك دون مقابل كما كان عليه الحال في فترة الاتحاد السوفيتي. وإنه لا يمكن تحقيق تعاون على أسس راسخة قوية دون فائدة لطرفي التعاون. وقد وضعت روسيا معياراً موضوعياً لذلك ألا وهو العائد الاقتصادي من التعاون في أي مجال بما في ذلك المجال العسكري.

- أن موقف روسيا من القضايا العربية يتسم بالاعتدال والتوازن وتأييد الحق العربي، وعليه تُعقد آمال الدول العربية في مزيد من العدالة والإنصاف في مواقف المجتمع الدولي تجاه القضايا العربية المختلفة، ولاسيما القضية الفلسطينية. فروسيا وسيط نزيه من وجهة النظر العربية، يسعى للتسوية السلمية مراعياً مصالح الأطراف كافة، وهي الطرف الدولي

الوحيد الذى يحتفظ بقنوات مفتوحة مع أطراف القضية كافة، بما في ذلك حركة حماس التي تعتبرها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي منظمة إرهابية، كما إنها أكثر ميلاً واستعداداً للتعاون مع "العالم العربي" ككيان إقليمى، وهي بذلك تختلف في موقفها عن دول كبرى أخرى ترفض من حيث المبدأ مفهوم الوطن العربى وتسعى إلى إذابته في كيان أكبر "شرق أوسطي" أو "متوسطي" غير متجانس أو محدد الهوية.

- أن روسيا لا تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية أو ممارسة دور أمني أو عسكري ينافس الوجود الأمريكي المكثف في المنطقة العربية، ولاسيما مع زوال التناقض الإيديولوجي مع الولايات المتحدة والاتجاه إلى الشراكة والتعاون معها. فروسيا تسعى إلى شراكة استراتيجية مع الدول العربية بالمعنى الاقتصادي والتقني ذات عائد اقتصادي مباشر لروسيا، وعائد تنموي حقيقي لدول المنطقة.

إن تطور العلاقات الروسية العربية خلال العقد القادم رهن بمدى القدرة على دعم الشراكة وتطويرها في المجالات الاقتصادية والتقنية وكذلك العسكرية، والحفاظ على التفاهمات السياسية والحضارية القائمة بين الجانبين.

المراجع

1. **Russia and the Moslem World**, (Moscow: Russian Academy of Sciences Institute for Scientific Information in Social Sciences, Institute of Oriental Studies), 2005.

2. Anne-Marie Slaughter, **A New World Order**, (Princeton : Princeton University Press), 2004.

3. Stephen Gill, **Power and Resistance in the New World Order**, (New York: Palgrave Macmillan), 2003

4. Hafeez Malik (ed.), **The Roles of the United States, Russia, and China in the New World Order**, (New York : St. Martin's), 1997

5. Vladimir Putin, One Must Always Strive to Attain Big Victories, **International Affairs** (Moscow), vol. 52, no. 2, 2006, pp. 1- 7.

٦. نورهان الشيخ، "**السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادى والعشرين**"، مركز الدراسات الأوروبية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠.

٧. لويس جيوستى، تقويم المنافسة من قبل المنتجين الرئيسيين من خارج مجلس التعاون لدول الخليج العربية: إيران وروسيا وفنزويلا، في **الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة**، (أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، ٢٠٠٨.

٨. يفغيني بريماكوف، **الشرق الأوسط: المعلوم والمخفي**، (دمشق: دار اسكندرون)، ٢٠٠٦.

٩. يفغيني بريماكوف، **حقول ألغام السياسة**، تعريب: عبد الله حسن، (دمشق: دار الفكر)، ٢٠٠٨.

١٠. ديمتري ميكولسكي، **ابتسامة العبوس في فجر العلاقة بين العرب والروس**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٨.

١١. ماجد الحاج، **الشتات الروسي في إسرائيل**، رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٨.